الأمم المتحدة S/2010/143

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2010
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه ورقة مفاهيمية من أجل المناقشة التي سيجريها مجلس الأمن بشأن موضوع ''أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلم والأمن في منطقة وسط أفريقيا'' (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيمانويل **إيسوزي – نغوندي**

السفير

الممثل الدائم

180310 180310 10-27673 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة

رئاسة مجلس الأمن

(غابون، آذار/مارس ٢٠١٠)

مناقشة بشأن أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلم والأمن في وسط أفريقيا

وثيقة مفاهيمية

لا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة للمجتمع الدولي. ويجدر الترحيب بالاهتمام المستمر الذي يوليه المجتمع الدولي لذلك والمبادرات المتخذة على الصعيد العالمي والإقليمي، وحتى على الصعيد الوطني.

ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن هذه الظاهرة تشكل عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار التي تؤثر في حياة الدول الأعضاء على الصعيدين الأمني والإنساني وعلى صعيد التنمية.

على الصعيد الأمني

- تستخدم هذه الأسلحة كأداة لانتهاك حقوق الإنسان حتى في أوقات السلم، وذلك من خلال الزيادة السريعة في معدلات الجريمة وفي العصابات المسلحة وقطاع الطرق والمرتزقة.
- الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أيضا وراء تجدد الأزمات والنزاعات التي تقوض أي احتمال للسلم والأمن.

على الصعيد الإنساني

- يدفع التهديد المباشر بالأسلحة الخفيفة ملايين البشر إلى الفرار من منازلهم، ويتسبب بذلك في تزايد أعداد اللاجئين والمشردين (أنغولا وغابون والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وأوغندا وغيرها).
- ويشجع استخدام الأسلحة الخفيفة على تجنيد الأطفال والعنف الجنسي على النساء والفتيات (القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)).

على صعيد التنمية

- إن وجود أعداد هائلة من الأسلحة الخفيفة يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في وسط أفريقيا.

وفي محاولة للتصدي لهذه الآفة بشكل جماعي، عقدت الدول الأعضاء في الفترة من ٩ إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠١، في نيويورك، أول مؤتمر للأمم المتحدة معني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي ختام هذا المؤتمر، اعتمدت الدول برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه.

وتبع عقد هذا المؤتمر الهام، الذي شكل خطوة أساسية في عمل الجمعية العامة، مبادرات عديدة على كل من الصعيد العالمي والصعيد الإقليمي.

وقد أولاها مجلس الأمن أيضا الاهتمام الواجب. وينبغي أيضا الاعتراف بالجهود التي يبذلها الأمين العام والإدارات المختصة في الأمانة العامة من خلال عرض مقترحات ملموسة وتحليلات ذات صلة على الدول الأعضاء للتفكير فيها.

ووسط أفريقيا، التي هي واحدة من أكثر المناطق تضررا من ظاهرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هذه، اتخذت من جانبها تدابير ملموسة للحد من الآثار الضارة لهذه الأسلحة.

الإجراءات التي اتخذتها بلدان المنطقة دون الإقليمية

إن بلدان وسط أفريقيا، إدراكا منها لأثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة غير المشروعة في الاستقرار والسلام والتنمية في منطقتها دون الإقليمية، اعتمدت تدابير لبناء الثقة ووضعت آليات لتوطيد السلام بمساعدة من لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.

وقررت كذلك وضع صك ملزم قانونا وطرائق لتنفيذه بهدف ضمان الرقابة على الصعيد دون الإقليمي على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة وجميع المعدات التي يمكن أن تستخدم في تصنيعها.

وسيجري التفاوض بشأن مشروع هذا الصك في الاجتماع الوزاري الثلاثين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا الذي سيعقد في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

أهداف المناقشة

تود الغابون، في إطار رئاستها لمجلس الأمن، أن تحث المجلس على النظر في تطور مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في المنطقة دون الإقليمية، والتفكير في اتخاذ تدابير مبتكرة لمكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها بطريقة أفضل.

ونحن نتوخى تعميق التفكير في السبل التي يمكن أن نعزز بها تنفيذ التدابير الواردة في برنامج العمل المعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١، وفي الصك الدولي لتعقب ووسم الأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن هذا المنظور، فإن المشاركين مدعوون لتقديم مقترحات ملموسة بشأن كيفية:

- تعزيز الآليات الوطنية ودون الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن تدابير لبناء الثقة، من قبيل تلك التي اعتمدت في إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا.
- زيادة الشفافية في مجال التسلح، بوسائل منها إنشاء سجلات دون إقليمية تشمل المخزونات الوطنية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.
- مساعدة الدول في المنطقة دون الإقليمية في تنفيذ نظم حظر توريد الأسلحة التي يقررها مجلس الأمن.
- تعزيز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ميدان السلم والأمن.
- مواصلة النظر في اتخاذ إجراءات ترمي إلى الحد من الطلب على الأسلحة الصغيرة من أجل الحد من الأثر السلبي لانتشار الأسلحة على التنمية، بما في ذلك على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وستنتهي المناقشة بإصدار بيان رئاسي ينص أيضا على إجراءات للمتابعة.

وقد دعيت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التالية للمشاركة في هذه المناقشة: الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي.